

إدارة الأزمات في عالم غير موثوق دراسة في واقع الأزمات المركب و سبل إدارتها

Crisis management in an uncertain world: a study of the of complex crises reality and how to manage them

لقمان مغراوي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

meghraoui.loukmane@enssp.dzlokme76@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/23

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تسعى الدراسة إلى استيضاح العلاقة بين المتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر و أثر ذلك على طبيعة الأزمات التي تواجهها الدول و من ثم تأثير الكل على أسلوب إدارة الأزمات، و ذلك من خلال التطرق إلى ثلاث محاور أساسية :

المحور الأول: مفهوم الأزمة و خصائصها باعتبارها ظاهرة ملازمة للواقع الدولي و السياسي و الاجتماعي، المحور الثاني: إدارة الأزمة و ضرورة تبني فلسفة توافق طبيعة أزمات العصر وصولا إلى التغيرات و الحركية التي يشهدها عالم اليوم، المحور الثالث: تأثيرات العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل مباشر على درجة تعقيد و ترابط الأزمات، الأمر الذي يوجب التفكير الجدي في بناء مقاربات تمكن من المواجهة العلمية و الواقعية لأزمات العصر. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على منهجية التحليل النسقي باعتبارها تمكن من فهم و تقييم شامل للديناميات المعقدة و المركبة فهي تقدم فهما لبنيات الظاهرة محل الدراسة و العلاقة بين جملة المتغيرات المتحركة و الظابطة للظاهرة، و يكون الاعتماد على منهجية التحليل النسقي مبررا بطبيعة العلاقة بين التغيرات التي يشهدها العالم كونها تعبر عن علاقة معقدة بين متغيرات اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أخرى، فضلا على أن واقع أزمات العالم المعاصر يعبر هو الآخر عن تداخل بنيات متعددة نتائج الدراسة: أن عالم اليوم يمتاز بتعاظم التهديدات و المخاطر ما أنتج واقعا أزمويا مستمرا و متجددا حتى صارت الأزمات كالظواهر الطبيعية التي توجب التكيف و الاستفادة قدر الإمكان مما تتيحه مثل هذه الأوضاع، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالاعتماد على فلسفة متجددة لإدارة الأزمات تجعل منها بنية إدارية و سياسية مرتبطة مباشرة بالمستويات التقريرية في الدولة و

تعتمد على نظم المعلومات وكذلك على الخبرات الدولية المختلفة من خلال بناء تحالفات بنبوية و وظيفية لمواجهة أزمات عالم اليوم غير المؤثوق

الكلمات المفتاحية: الأزمة، إدارة الأزمة، فلسفة الأزمة، لا مؤثوقية عالم اليوم، استراتيجية إدارة الأزمة.

Abstract:

This study seeks to clarify and analyze the relationship between the changes taking place in the contemporary world and what impact might have on the crises faced by countries and, and ultimately on the implemented crisis management. These objectives will be achieved by addressing three main axes: The first axis: the concept of crisis and its characteristics, the second axis: The need to adopt a philosophical approach to crisis management that corresponds to its nature, The third axis: the effects of the direct relationship between the variables of the study on the complexity and interdependence of crises Methodology: This study is conducted using the systematic analysis method, as it enables a comprehensive understanding and evaluation of complex dynamics, and the phenomenon structures in question, and the relationship between the combinations of the phenomenon's variables. the use of systematic analysis in this study is justified by the nature of the relationship between the changes in the contemporary world, as it reflects a complex relationship among economic, political, social, and many other variables, as well as the state of crises in the contemporary world, which is characterized by uncertainty and complexity Results: Through what will be presented in this study, a clear high degree of uncertainty that characterizes the contemporary world will be demonstrated. It is confirmed by crises of the complexity and complex nature of crises that continue to grow and presents strategic challenges to the entire international community, rather highlights a dilemma and obvious of the vulnerability of states .

Keywords: Crisis, Crisis Management, Crisis Philosophy, Uncertain World, Crisis Management Strategy

مقدمة:

يبدو و أننا نعيش اليوم في ظل عالم ميزته الأساسية التقلب و عدم اليقين و الغموض و التعقيد، إنها سمات العيش في عالم مأزوم، هذا العالم الذي يعيش وضعا لاهو بالسلم و لا هو بالحرب، حيث أن الشريك الأصلي لعصر الطفرة الرقمية التي يعيشها العالم اليوم هو الأزمات و إن كانت تختلف من دولة للأخرى إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص، بل و أن الأزمات هي الأخرى أضحت لا تعترف بحدود الدول و لا بسيادتها فحالة اللااستقرار التي تميز دول الساحل الإفريقي مثلا تجر إليها المجموعة الدولية التي طالما تأثرت اقتصادياتها و أوضاعها الداخلية بسبب أدوارها خارج أراضيها ، و كذلك هي حالة المشاشة التي تعيشها كثير من الدول فتداعياتها هي تداعيات عبر وطنية لا تعترف بالحدود و تحمل مخاطر تهدد دولا و كيانات دولية مختلفة فلطالما مثلت مناطق باعثة لمختلف التهديدات و المخاطر التقليدية و غير التقليدية.

لقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي و الاجتماعي في دراسة قدمتها سنة 2011 حول المخاطر المستقبلية أن الحكومات تواجه عددا متزايدا من الأزمات التي تحمل مخاطر جمة لا تعترف بالحدود بل و تنتشر دون اعتبار لسيادة الدول، كما أن ذات الدراسة أكدت على هشاشة الاقتصاد العالمي المرتبط شبكيا بفعل هذه الأزمات التي تهدد الانسجام الاجتماعي و الاستقرار السياسي، ما يؤكد الطبيعة المركبة و المعقدة للأزمات التي يعيشها العالم.

إن الأزمات تهدد حياة و سلامة الأفراد و قد تدمر مجتمعات بأكملها أو تصيبها باختلالات وظيفية أو بنيوية، و منها الانكماش الاقتصادي الشديد و التضخم الحاد و أزمات الديون و خدمة الديون و الزلازل و الحرائق و الحروب و الاضطرابات السياسية و حالات اللااستقرار السياسي و التهديدات الصحية و الأوبئة التي تهدد فعليا أول حق أساسي للإنسان و هو الحق في الحياة بل و تدمر مجتمعات برمتها، إننا نعيش عالما يمكن فيه للمرض أن يكون سببا في تقويض صحة النظام الدولي على الاستمرار و على التكيف مع هذا النوع من الأزمات المستجدة، و لكن هل من تعبير علمي يوصلنا لفهم موضوعي لحقيقة الأزمات؟.

المحور الأول: مفهوم و خصائص الأزمة

التعريف اللغوي العربي الذي يقدمه لسان العرب للأزمة يربطها بالشدة و القحط (ابن منظور، 1300 هـ، صفحة 73)، أما قاموس ويبستر فيقدم تعريفا لا يختلف في مضمونه عن المعنى العربي حيث تفيد كلمة أزمة « Crisis بأنها نقطة تحول في الحالة المرضية إما نحو الأحسن أو الأسوأ، كما تفيد أيضا بأنها لحظة حرجة غير مستقرة بالنسبة للشؤون السياسية (Merriam-Webster, 2003, p. 211)، أما في اللغة الصينية

فكلمة «危机 wēi jī» تعبر عن الدمج بين مفهومي الخطر و الفرصة (عبد السلام، 2015، صفحة 65) حيث بقدر ما تعبر الأزمة عن مخاطر فهي تحمل في طياتها فرصة يمكن استغلالها لتحويل المحن إلى منحة.

لقد جاءت التعاريف اللغوية في مجملها مركزة على الظرف الاستثنائي الذي تعبر عنه الأزمة و الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة استثنائية تتميز بالضيق و الشدة، و هي ذاتها لحظة مصيرية بالنسبة بمعنى بالأزمة أو الموقف الأزموي، الأمر الذي يتوقف على أسلوب التعامل مع الأزمات و قدرتها على مواجهة الأزمات أو التكيف معها و في حالات معينة الاستفادة مما يمكن أن تتيحه الأزمات مع ارتباط ذلك بقدرات خاصة تؤهل الاستفادة و تحويل الأزمة إلى فرص لتطوير الذات أو المنظمات و حتى الدول بشكل عام.

لقد جاءت المعاني اللغوية معبرة عن استثنائية الموقف أو الوضع الأزموي فهو حالة غير اعتيادية تختبرها الأمم و الدول و مختلف المؤسسات و حتى الأفراد و هو ما يقودنا للبحث في المعاني الإصطلاحية للأزمة ، و التي تكاد تنطلق جلها من جوهر المعنى اللغوي إلا أن ثمة تفاصيل معرفية تعبر عن اختلاف التوجهات النظرية و المنطلقات الفكرية لأصحاب التعاريف الاصطلاحية، فعلى المستوى الفردي يشير معنى الأزمة لصعوبة بالنسبة للفرد فهي تتجاوز قدراته و آلياته على التعامل الصحيح مع الأزمة ما يجعلها سببا في حالة عاطفية و سلوكية شديدة و بذلك تصير حالة طارئة مؤثرة على الفرد بشكل معين (James & Gilliland, 2016, p. 10).

أما بالنسبة للمؤسسات و التنظيمات الإدارية و السياسية المختلفة فقد ذهب شيرفاستافا Shrivastava إلى أن الأزمة تمثل درجة دنيا من الاحتمالية في مقابل درجة عليا من النتائج التي تهدد شرعية المؤسسة بل وتهدد حتى قدرتها على البقاء (BULGU & SARDAR , 2007, p. 14)، وقد سايره في نفس الطرح ريد Reid حيث تعبر الأزمة عنده عن كل حادث له أن يوجه الاهتمام السلبي نحو المؤسسة مما يؤثر على مصداقيتها و سمعتها و جماهيرها و حتى وضعها المالي (BULGU & SARDAR , 2007, p. 14)، و قد اهتم هيرمان Hermann في تعريفه للأزمة بخصائص الوضع الأزموي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسات على اختلافها فيركز على عنصر المفاجأة باعتبار الأزمة غير متوقعة الحدوث وأنها تتطلب استجابة سريعة خاصة و أنها تهدد إطار المؤسسة و قيمها الأساسية (James & Gilliland, 2016, p. 10).

أما قاموس بلاكويل للعلوم السياسية فقد عرف الأزمة بأنها فترة تمثل تحديا بالنسبة لمسألة استقرار و استمرار الأنظمة ويشير مصطلح الأنظمة ههنا إلى الحكومات و حتى النظام الدولي و تتمثل التحديات في احتلال ميزان القوة أو الوصول لدرجة الحرب و انتشار الفوضى (Bealey & Johnson, 1999, p. 92)، و يتوافق في هذه الحالة مع التعريف الذي تقدمه موسوعة العلوم الساسية التي أشرف على تحريرها برتراند بادي حيث الأزمة تنطوي على عنصر المفاجأة و الإضطراب الحاد في السير العادي للنظام السياسي (Badie, Dirk , 2011, p. 494)

تجمع التعاريف الإصطلاحية على ميزة اللاتوقع و المفاجأة التي تختص بها الأزمات فضلا عن التحديات التي يمثلها الوضع الأزموئي بالنسبة لواقع و مستقبل المؤسسات و الأنظمة السياسية التس يمكن أن تعصف بالمؤسسة و تزيلها من الوجود أو تفرض عليها قدرات عالية من أجل بناء استراتيجيات معينة تتيح المواجهة أو التكيف مع الأزمات المستجدة، و هذا ما يختلف من مؤسسة لأخرى و من نظام سياسي لآخر، و حتى نستوضح المسألة وجب التطرق إلى خصائص الأزمة التي تجعل منها تفرض هذا النوع من التحديات؟

خصائص الأزمات: في الواقع أن الأدبيات التي تتناول موضوع الأزمة حددت مجموعة متنوعة من الخصائص على غرار نسبة المفاجأة التي تتوقف على القدرة على التنبؤ بالأزمات المقترن بجملة من الشروط الموضوعية و العلمية الصرفة، وكذلك نقص أو توافر المعلومات بشأن الأزمة و ما يحيط بها من ظروف، فضلا على درجة اللاتيقن و الصدمة التي ترافق كل أزمة و غيرها من الخصائص التي يختلف تصنيفها باختلاف المشارب العلمية للقائمين على التصنيف و كذا تعلق الاختلاف بالمعايير المعتمدة لتحديد السمات، و لكننا نود التركيز على خصائص معينة بما يتوافق و الدراسة قيد الأنجاز و الاشكالية التي تتمحور حولها الدراسة، و فيما يلي نسوق الخصائص تباعا:

❖ **الأزمات فرصة و خطر:** في الواقع أ، هذه الفكرة مستوحاة من مفهوم الأزمة في ميدان الطب حيث تشكل الأمراض و مختلف الحالات المرضية فرصة لتعزيز مناعة الجسم لاحقا من خلا تكوين أجسام مضادة تمنع الإصابة بالمرض و هذا ما يقول به كثير من المختصين في المجال، و لكن يمكن إسقاط نفس الفكرة على الأزمات الأخرى على غرار الأزمات الدولية و بهذا الصدد يقول عمار جوكسال اسيار Ömer Göksel (İŞYAR, 2008, p. 3): ".... إنه لمن الممكن اعتبار الوضع الأزموئي فرصة لتحقيق فائدة ما.....". (Cha, 2009) من فرصة لتصحيح الاختلالات و تقوية الاقتصاد من جديد شريطة أن يقتزن ذلك بمهندسة استراتيجيات تمكن من الاستفادة مما تتيحه الأوضاع الأزموية حيث أن كل أزمة تضمّر مواطن معينة يمكن تحويلها لفرص يجب استثمارها و هذا ما تبني عليه فلسفة إدارة الأزمات و يخفف أيضا من حالة الصدمة المرافقة للأزمات، فالصين مثلا عززت اقتصادياتها في نفس الوقت الذي كانت باقي الدول الغربية خصوصا تعاني من تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 فقد نقلت صحيفة واشنطن بوسست في 25 مارس 2009 (Cha, 2009) أن الصين وعلى الرغم من التباطؤ الحاد في التدفقات المالية العالمية، فقد زادت استثماراتها في الخارج بشكل كبير. ففي عام 2008، بلغت قيمة عمليات الاندماج والشراء الدولية 52.1 بليون دولار. وفي فبراير 2009، استثمرت الشركات الصينية بالفعل 16.3 بليون دولار في الخارج. وبهذا المعدل، يمكن أن يكون رقم عام 2009 ضعف الرقم المسجل في العام 2008. و هنا تجدد أن وسائل الإعلام الرسمية في الصين تصور هذا

كفرصة لا يمكن أن تحدث إلا مرة واحدة كل قرن، و لعل هذه الحالة تعبر بشكل صريح عن خاصية الأزمات كونها تمثل مفارقة الجمع بين الفرصة و الخطر.

❖ **الأزمات ذات طبيعة مركبة:** بالنسبة للأزمات الدولية خصوصا تكون الطبيعة المركبة سمة أساسية لها و المقصود بذلك تداخل عوامل متعددة في نشوء و تحديد طبيعة الأزمة فما يبدو خلافا حدوديا بين دولتين قد يكون من المحتمل جدا أنه يعود لبناءات اجتماعية تاريخية و قد يعود لمآرب اقتصادية كما يمكن أن يكون بسبب سياسات و أطماع دولية على اعتبار تداخل المصالح الاقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية و ينعكس كل ذلك على إدارة هذا النوع من الأزمات خاصة في السياق الدولي الراهن الذي تغير فيه مفهوم السيادة من المطلق إلى مجرد مفهوم مركزي يضاف لذلك تعاضد دور بعض المؤسسات الدولية و محورية حقوق الإنسان كبديل للسيادة و لمفهومها التقليدي، و قد أشارت عديد الدراسات لذات المسألة و من بينها دراسة مايكل بيرشر (Brecher, 1977, p. 43) المنشورة في مجلة الدراسات الدولية و كان ذلك حتى قبل السمات الحالية للسياق الدولي الذي نعيشه حيث أشار إلى تداخل عديد العوامل في نشوء الأزمات الدولية و هي البيئة العملية و التي تنقسم إلى داخلية و خارجية حيث تشكل البيئة الداخلية من القدرة العسكرية و الاقتصادية و البنية السياسية للدولة و جماعات المصالح و النخب، أما البيئة الخارجية فتتشكل من عوامل النظام الدولي و النظم الفرعية المرتبطة به و العلاقات الثنائية المهيمنة و العادية، و لم يقف تحديده هنا فقط بل أكد على وجود بيئة سيكولوجية تنقسم لمستويين داخلي و خارجي، و أضاف عاملا آخر يتعلق بالعوائق، فضلا عن علاقة كل ذلك بعملية اتخاذ القرار و ما يتصل بها على غرار البعد الإنصالي للأزمات، لكن هل الأزمات الحالية لها نفس درجة التعقيد و ذات الطبيعة المركبة؟ بالرجوع لأزمة الكوفيد19 التي يعيشها العالم تداعياتها حاليا أشار أحد المواقع التي تتبع لصندوق النقد الدولي (Georgieva, 2020) على لسان كريستالينا غورغيفا أن الأزمة الحالية هي أزمة منقطعة النظير و على درجة عالية من التعقيد فهي مرتبطة بالصحة العامة و باقتصاديات الدول و يحيطها اللاتيقن فهي لا تعترف بالحدود و لا بمخرجاتها الاقتصادية حيث يتوقع انخفاض معدلات النمو العالمي، كما يرافق هذا التعقيد تداخل المؤسسات الدولية المختلفة على غرار منظمة الصحة العالمية و الشركات المتعددة الجنسية و أكثر من ذلك باتت المسألة الأمنية للدول تواجه تحديات مستجدة تعبر عن مخاطر جدية و مرتقبة، و قد يكون كل ذلك إثباتا للطبيعة المركبة لأزمات السياق الحالي.

❖ **الأزمات ظاهرة طبيعية مستمرة الحدوث:** إن توصيف الأزمات بالظاهرة الطبيعية يجعلها تقترب من باقي الظواهر الطبيعية التي تمثل جوهر الحياة البشرية على غرار ظاهرة سقوط المطر التي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال أزمة أو كارثة إلا عندما لا يتم بناء و تجهيز قنوات لتصريف مياه المطر و تطهيرها و كذا بناء

السدود و المحاجر المائية و غيرها فانطلاقا من أن سقوط المطر مؤكد بشكل أو بآخر فذلك يعني لزما إعداد خطط مسبقة للاستفادة من هذه الظاهرة الطبيعية التي لا يمكن إيقافها و إنما التعامل معها و إدارته على النحو الذي يمكن الاستفادة مما تحمله من فرص للتطوير، و يمكن إسقاط ذات التفكير على الأزمات الأخرى بما فيها الأزمات الدولية فالسياق الذي نعيشه يثبت بشكل صريح استمرار الأزمات و أحيانا بمنحى يوحي بوقوع الكوارث ، فالتغير الحاصل في مفهوم سيادة الدول و تراجعها لصالح حقوق الإنسان كمفهوم محوري بديل، و كذا التنافس الاقتصادي الحاصل في هذا السياق المأزوم سيقود لا محالة لتغير بنية النظام الدولي إما نحو ثنائية دولية جديدة أوبدرجة أقل العودة لتكتلات إقليمية يعاد بعثها على نحو براغماتي صرف و الشواهد على ذلك كثيرة حيث التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين و روسيا على إفريقيا جعل كثيرا من الدول الإفريقية تعيش أزمات اللااستقرار على نحو مستمر بدليل التواجد الاقتصادي الكثيف و الذي يرافقه دوما التواجد العسكري و ليست حالة دولة مالي أو النيجر و حتى ليبيا بعيد ، بل و أكثر من ذلك أضحت الحروب الحديثة سواء اللاتماثلية أو الهجينة تمثل عائدا اقتصاديا لمن له القدرة و الإرادة لأن يستفيد منها، و كل ذلك يجعل دول الجوار تعيش في حالة من التهديد المستمر الذي قد يصير في لحظة معينة إلى مخاطر حقيقية، و عليه يتوقف التعامل السليم و الإدارة الفعالة على بناء استراتيجية مسبقة تسعى للاستفادة مما قد تتيحه مثل هذ الأوضاع و طبعاً يتوقف عليها كذلك تجنب ما يمكن تجنبه من مخاطر و سلبيات، و كل ذلك يتم تبنيه ضمن الأهداف الكبرى للدول اعتمادا على خبرات محلية و دولية و ليس على مستوى لجان بسيطة و مؤقتة لإدارة الأزمات، و لاشك أن تبني ما ذكرناه كفلسفة لإدارة أزمات العالم المأزوم و اللاموثوق ينعكس إيجابا على كفاءة و فعالية إدارة الأزمات، فكيف يتسنى لنا فهم إدارة الأزمات؟

المحور الثاني: إدارة الأزمة في ظل السياق الدولي المأزوم: من خلال هذا المحور نسعى لتوضيح مفهوم إدارة

الأزمات و ضرورة ربط ذلك مع التغيرات الحاصلة في السياق الدولي الذي نعيشه ما يتيح التفكير في تبني فلسفة معينة لفهم الأزمات تقود لإدارة على مستوى مقبول من الكفاءة و الفعالية

يشير القاموس الدولي للإدارة العامة و الحكم (Bhatta, 2015, p. 143) أن إدارة الأزمات تعبر عن جملة من الإجراءات و الأطر العملية المتخذة من طرف الجهات المسؤولة التي تمكن الحكومة من التعامل مع الأزمات التي تواجهها كما تتمحور إدارة الأزمة كعملية على الاستجابة السريعة و البعد الاتصالي وصولا غلى استجابة آتية للأزمات، أما موسوعة العلوم السياسية (Badie, Dirk Berg, & Leonardo , 2011) فتشير أن إدارة الأزمات تتعلق بجميع الأنشطة التي تعالج التهديد و تهدف إلى التقليل من عواقبه وهو ما يؤكد أن وقوع الأزمات غير مستبعد لينحصر التفكير في إعداد العمليات الكفيلة بمعالجة الأوضاع الأزومية لكن تضيف موسوعة

العلوم السياسية أن إدارة الأزمات تنطوي على بعدين فأما الأول فهو البعد التقني المتعلق بقدر المؤسسات الحكومية و السياسات العامة على مواجهة التهديدات، و أما البعد الثاني فهو البعد السياسي الذي يجعل من إدارة الأزمات نشاطا سياسيا مثيرا للجدل و أنه ينطوي هو الآخر على أبعاد خمسة يمكن حصرها فيما يتعلق بعمليات صنع و اتخاذ القرار من جهة ،ومسؤولية صانعي القرار في تخفيف درجة اللاموثوقية و كذا ما يمكن الاستفادة منه أو تعلمه من جهة أخرى.

أما قاموس بلاكويل (Johnson و Bealey، 1999، صفحة 92) فيؤكد على دور إدارة الأزمات في منع الأزمة من التطور و الانتشار بسرعة اعتماد على الجهود الحكومية التي يصاحب عملها ضغط شديد خاصة بالنسبة لعملية صنع القرار و القائمين عليها و هو بذلك يتفق مع مضمون التعريف الذي قدمته موسوعة العلوم السياسية، و لكن يضيف إلى ضرورة الاهتمام بالإنذارات المبكرة للأزمات الدولية حيث قد يكون منطلق الحروب هو اطلاق رصاصة واحدة، أما عمار جوكسال اسيار Ömer (İŞYAR, 2008)Göksel øuYAR فيتحدث عن الإدارة الفعالة للأزمات و التي تقترن حسبه بالتنظيم الجيد لبرنامج إدارة الأزمات و أيضا لابد أن تعتمد على التنبؤ كخطوة أساسية للنجاح فضلا على معرفة مختلف الفواعل الدولية و إدراكها للظروف و السعي لخلق فرص الاستفادة و لكن يؤكد على عدم وجود نموذج محدد بذاته خاصة بالنظر لحالة عدم اليقين و مقتضيات عملية صنع القرار فيظل الموقف الأزمووي، و بذلك يتفق هو الآخر مع مضمون التعاريف المقدمة سابقا، و إن كان يشذ بإدراجها لعنصر التنبؤ كخطوة أساسية للوصول لإدارة فعالة للأزمات و في ذلك توافقه قالينا روجوفا (Rogova & Scott, 2016, p. 107)Galina L. حيث تشترط لنجاح إدارة الأزمات: رصد هذه الأنشطة المسببة للأزمات ،والاعتراف بها ودمجها وجعلها منطقية من أجل دعم صانعي القرار لمنع حدوث الأزمات أو العمل بفعالية للتخفيف من آثارها السلبية، و يعتمد ذلك على فهم سياق الأزمات حيث يؤدي السياق دوراً هاماً في إدارة الأزمات، إذ أنه يزود صانعي القرارات بمعرفة هامة عن الأوضاع الراهنة وديناميات الوضع فيما يتعلق بأهدافهم ووظائفهم واحتياجاتهم من المعلومات، لتمكينهم من تكييف قراراتهم وإجراءاتهم على النحو المناسب.

إن فهم ما هية السياق، وكيفية تمثيله واستخدامه له دور مباشر في تحديد الاستراتيجيات المناسبة وتنوير عمل صناع القرار على اتخاذ القرار المناسب و تحقيق الأهداف المرجوة، و نجد تأكيدا لذات الفكرة لدى بير ليركيد و ريكجة Per Læg Reid · Lise H. Rykkja حيث تختلف بالنسبة لهما إدارة الأزمات باختلاف تنظيم الأمن المجتمعي ومدى تفرد الأزمة وعدم اليقين بها وغموضها وتعقيدها (Læg Reid & Rykkja, 2019، p. 07)، ما يفهم منه أن اختلاف السياق له تأثير مباشر على أسلوب إدارة الأزمات أو بالأحرى فهم و تحليل السياق ضروري لاختيار النموذج الأنسب لإدارة الأزمات.

لكن وجب التساؤل حول الفلسفة و القواعد الأساسية للوصول لإدارة ناجعة للأزمات؟ إن أول ما تتوقف عليه الإدارة الناجعة لإدارة الأزمات هو فهمنا لحقيقة و طبيعة الأزمة فالكفاءة ههنا مرتبطة تحديدا بالتعامل مع ظاهرة طبيعية تواجهها كل الأنظمة سواء السياسية أو الإدارة و الاجتماعية و غيرها و أن هذه الأنظمة تتعامل مع هذه الظواهر باعتبارها تغيرات طبيعية و استثنائية تصادف حياة الكيانات المختلفة، و التي يمكن أن نختق فيه فرصا تمكننا من سد الاختلالات على الأقل و تحقيق فرص للتطوير في الحالات المثلى، ويكون لتبني هذه الفلسفة آثار إيجابية على غرار التقليل من حالات الارتباك و الشك و اللاتيقين المصاحبة لمختلف الأزمات و هذا ما يعد مؤشرا إيجابيا لاسيما بالنسبة لصانع القرار، و حتى يصير الأمر عمليا لا بد من الاعتماد على مجموعة الشروط:

أولاً: تعزيز دور البحث العلمي: كبديل للقرارات الأرتجالية و العشوائية أو حتى النابعة من نرجسية صناع القرار و ذاك من خلال تعزيز دور الدراسات الاستشرافية و كذا تفعيل دور مراكز الفكر في كل العمليات السياسية و الإدارية و ليس الانتصار على إسناد دور محدد بالنسبة لإدارة الأزمات حتى يصير الأمر معبرا عن فلسفة حكم و تسيير، فبالرجوع للمؤشر العالمي لمراكز الفكر (Program, 2020, p. 14) نجد أن منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط تحصي 507 مركزا في مقابل 2219 بالنسبة لأوروبا و 2058 مركزا بالنسبة لأمريكا الشمالية تحوز الولايات المتحدة الأمريكية منه 1871مركزا، فيما سجلت آسيا 1829 مركزا تحوز الصين منها 1689 مركزا، مع عدم تسجيل أي دولة عربية ضمن الخمس و عشرين مركزا الأوائل حيث الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى و ليها الهند و الصين تباعا في المرتبتين الثانية و الثالثة، و ضمن ترتيب دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط تصدر الترتيب سلطنة عمان ب 69 مركزا و الإمارات العربية المتحدة ب 36 مركزا و المملكة العربية السعودية ب 28 مركزا، كما يسجل التقرير في المرتبة 74 عالميا مركز الأهرام للدراسات.

إن النجاح في الوصول لإدارة فعالة للأزمات بشكل خاص و تسيير شؤون الحكم بشكل عام لا بد أن يعتمد على البحث العلمي و الدراسات العلمية وصولا إلى بناء قاعدة موثوقة من الحقائق و الدلائل التي يعتمد عليها صناع القرار و هو ما يخفف و يزيل جملة التعقيدات و الضغوطات المرافقة للأزمات.

❖ ثانيا: الاعتماد على بنية وظيفية قارة لإدارة الأزمات: الملاحظ في واقعنا أن إدارة الأزمات تسند إلى لجان يتم

إنشائها ظرفيا لإدارة أزمات وقعت بالفعل و هذا قد يكون قائما على فلسفة معينة لا تفي بالغرض فالأمر بهذا الشكر يصبح إدارة لمرحلة وقوع الأزمة أو لإدارة مخلفاتها في حين النجاعة متعلقة بإدارة الأزمات قبل وقوعها و هو الأمر الذي يتوقف على دور البحث العلمي و الدراسات الاستشرافية كما ذكرنا سابقا، و لكن أيضا يعتمد على بنية إدارة يتم ربطها بالمستويات التقريرية و تزويدها بمختلف الآليات القانونية و الإجرائية و الوسائل التقنية لتأدية

الدور المنوط بها، و يكون المبرر في أن يتم إنشاء هذه البنية بشكل قار و مستمر انطلاقاً من كون الأزمات هي الأخرى ظاهرة طبيعية مستمرة و متكررة الحدوث، و بالرجوع للواقع العربي يمكن أن نجد نوعاً من هذه البنى القارة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الإمارات العربية المتحدة التي تم بها إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ضمن منظومة الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للأمن الوطني بتاريخ 2007/5/14م، وبمرسوم اتحادي رقم (2) لسنة 2011م (www.ncema.gov.ae, 2019)، حيث تهدف إلى تحقيق سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتعتبر الهيئة الجهة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع خطة وطنية موحدة للاستجابة لحالات الطوارئ، كما نجد الأردن التي تأسس بها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (السميعات، 2020) بتاريخ 23/1/2008 ليعمل ضمن إطار وطني على تنسيق وتوحيد الجهود والقدرات لمواجهة الكوارث والأزمات وإدارة هذه الأزمات والتخطيط لمواجهةها، ضمن الأهداف التالية:

- تحقيق المقدرة على التكيف الاستراتيجي لمواجهة مختلف أنواع الأزمات.
- بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة تتطلبها طبيعة عمل ومهام المركز لخدمة أصحاب القرار على مختلف المستويات وبالتنسيق مع القطاعين العام والخاص.

- تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مواجهة الأزمات على المستوى الوطني.
- المساعدة على اتخاذ القرار الفعال لمواجهة مختلف أنواع الأزمات التي تتعرض لها المملكة.

إن فكرة إنشاء بنية قارة و مرتبطة بالمستويات التقريرية و اعتمادها على نظم المعلومات و سبل البحث العلمي هي خطوة سليمة و أساسية في الوصول لتحقيق إدارة ناجعة و فعالة لإدارة الأزمات وفق منطق و فلسفة استباقية تبحث عن كامن الفرص في الأزمات و تتجنب ما أمكن من سلبيات، الأمر الذي يعتمد على تخطيط استراتيجي طويل المدى يستند إلى إرادة جادة و فكر يستبصر المستقبل اعتماداً على الحقائق المثبتة بالدليل العلمي.

إن ما ذكرناه كمرتكزات و شروط نجاح لا يغني بالمطلق عن مختلف الأساليب و التقنيات و الإجراءات المتبعة في إدارة الأزمات إنما هو منطق و فلسفة في تسيير و إدارة الأزمات ينطوي عليه الوصول إلى أعلى درجات الكفاءة و الفعالية، و يرتبط هذا المنطق من جهة أخرى بفهم و إدراك لأزمات السياق المأزوم فكيف يبدو عالم اليوم؟

المحور الثالث: الأزمات في ظل السياق الدولي المأزوم: الخصائص و الانعكاسات: إن السؤال المؤطر لهذا

المحور يتعلق بسبل تمكين الجهود الحكومية من التعامل الفعال مع الأزمات التي تميز السياق الدولي المأزوم؟ من المنطقي ان بداية الإجابة تكون بتحديد خصائص العالم المأزوم حيث شهد عالم اليوم تغيرات جيواستراتيجية عميقة ميزتها الأحداث التالية:

1. تقويض السيادة الوطنية اعتماداً على تفعيل النسق الحقوقي العالمي انطلاقاً من منتصف التسعينيات.

2. عولمة الإرهاب و الحرب على الإرهاب.
3. الأزمة المالية العالمية انطلاقا من 2008.
4. النقاشات العالمية بخصوص المنافع المشتركة لا سيما القضايا المتعلقة بالبيئة و الصحة و ضرورة بناء نسق تعاوني لمواجهة التحديات.

1. تقويض السيادة الوطنية: وفقا لقاموس بلاكويل للعلوم السياسية (Johnson و Bealey, 1999, صفحة 92) يتم ربط سيادة الدول باعتراف باقي الدول لها بسيادتها على الإقليم و ذلك رجوعا لمعاهدة وستفاليا 1648 ، لكن هذا المعنى لا يمكن اعتباره إلا قانونيا فالسيادة الفعلية لا تكون إلا بتحقيق الاستقلال التام بكل أبعاده المختلفة و هو ما يصعب تحقيقه في ظل الاعتماد المتبادل و الحاجة إلى أشكال مختلفة من التعاون و التكامل و حتى العلاقات العدائية و الصراعية تعيق الوصول إلى سيادة فعلية، أما موسوعة العلوم السياسية (Badie, Dirk Berg, & Leonardo, 2011) فتتظر للسيادة باعتبارها من أكثر المفاهيم المتنازع عليها في العلوم السياسية حيث المفهوم مرتبط بمركزية ثقافية شديدة أدت إلى اختلاف التعاريف المقدمة للسيادة و ذاك ما قد يزيد من غموض المفهوم خاصة في السياق الذي نعيشه و نختبره، و لكن على الرغم من ذلك نجد أن ثمة عنصرا مشتركا في كثير من التعاريف الحديثة للسيادة و هو ألا تكون قابلة للتجزئة ومطلقة على حد سواء بغض النظر تماما عن مصادر شرعيتها و مكانها الدقيق ، و هذا ما يحدث على المستوى النظري إذ الواقع لا يعكس نفس الفهم بالنسبة للسيادة بل و عمق النقاشات مرة أخرى حول حقيقة السيادة و هل فعلا هي مطلقة و غير قابلة للتجزئة؟

هذا السؤال يقع في جوهر النقاش العلمي في نظرية العلاقات الدولية حيث يدور النقاش حول تحديد مستوى السيادة بفعل تأثيرات عصر العولمة و أن ثمة استبدالاً لمفهوم السيادة الشعبية بمفهوم يتم تحديده في مستويات كلية و هو السيادة الدولية و التي تركز حول مفهوم بديل هو حقوق الإنسان التي أضحت محورا لكثير من النشاطات و الأفعال الدولية ، بل و أن ممارسة هذه النشاطات هي التي أزالَت فكرة مطلقية السيادة و جعلت منها مفهوما مركزيا تراجع لصالح حقوق الإنسان المرتبطة هي الأخرى بمجموعة من الآليات الضامنة على غرار إقرار التدخل الإنساني الذسي يشكل تحديا صريحا للمفهوم التقليدي للسيادة، و من هذا الباب يمكن اعتبار ذلك شكلا من أشكال الأزمات المستمرة التي تواجهها الدول حيث كيف يمكن التوفيق بين الحفاظ على السيادة الوطنية و تجنب تحدي التدخلات المختلفة و المرتبطة بحقوق الإنسان حتى أضحت القوانين المحلية مرتبطة تحديدا بنسق دولي قانوني معوم، و هو ما يقوض حتى التظاهرات الداخلية للسيادة.

نفس النقاش يشير إليه جون أنيو John Agnew في كتابه العولمة و السيادة في طبعته الثانية (Agnew, 2018, p. 01) حيث يحدد النقاش حول مسألة السيادة بين ارتكازها على الأقليم ك مفهوم محدد و محدود من جهة و تأثيرات العولمة من جهة أخرى التي لها القدرة على تقويض سيادة الدول و التي يعتبرها ثلة من الأكاديمين تهديدا للإقليم من خلال فكرة إزالة الحدود أو ما يشار إليه أحيانا بفكرة الدولة العالمية و اعتبار الكرة الأرضية كلها دولة واحدة تحكمها ذات الأنظمة و القوانين.

إن التغيرات التي نشهدها منذ مطلع التسعينيات بخصوص السيادة فرضت تفكيرا جديا في الدولة باعتبارها ظاهرة سياسية فهل بقيت محافظة على وظائفها التقليدية المتمثلة في حماية الإقليم من كافة أشكال الإعتداءات على الإقليم؟ لعل الجواب يكون في التدخلات العسكرية التي عشناها و نعيشها و حتى القواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة خارج أقاليمها على غرار القواعد العسكرية الأمريكية و الفرنسية و كذلك امتداد و تنوع نشاط الشبكات الاجرامية المتحالفة مع الحركات الإرهابية في العالم و التي أضحت هي الأخرى لا تعترف لا بالحدود و لا بمفاهيم السيادة التقليدية، كل ذلك يبقى السيادة محورا للنقاشات العلمية التي يثبت السياق الحالي أنها أضحت مختزقة و مبركة دولية في أكثر من حالة، و كل ذلك يعد مصدرا لأزمات مستمرة و متكررة الحدوث و ذات طبيعة مركبة، خاصة و أن انتهاك السيادة في هذا السياق المأزوم مرتبط بالتدخل الإنساني المستند على القوة الصلبة كما يرتبط أيضا بالارهاب و الحرب على الإرهاب كمسوغ أو مبرر و هو ما يبقى عالم اليوم على درجة عالية من اللاموثوقية و عدم اليقين.

2. عولمة الإرهاب و الحرب على الإرهاب: يدل الإرهاب على العنف و نشر الفزع و الخوف بين المجتمعات و

الدول و بني البشر و يمس البيئة باختلاف مستوياتها و فضاءاتها، و هذا لا يعني البتة عدم وجود اختلاف حول تعريف المفهوم و ذلك منذ بدايات استعمالاته الأولى في الثورة الفرنسية.

و لا يزال النقاش واسعا حوله في ظل تركيز البعض على الفعل الإرهابي كمدخل لتوحيد التعريفات، و بقاء ثلة تركز على الفاعل الإرهابي كمرتكز يحظى بالأولوية في مدخل الحرب على الإرهاب، و حتى نربط بموضوع الدراسة نسعى لربط الظاهرة بتأثيراتها على العمل الحكومي و تأثيراتها على السياق الحالي و جعله مأزوما أكثر فأكثر.

يشير حسين سليمان في كتابه الإرهاب و الحرب على الإرهاب في افريقيا (Solomon, 2015, p. 02) إن الإرهاب كظاهرة يتحول تدريجيا إلى تأثير متفشي، غالبا ما يكون مهيمن في الحياة اليومية. وهو يؤثر على الطريقة التي تجري بها الحكومات سياساتها الخارجية والطريقة التي تتعامل بها الشركات مع الأعمال التجارية، وذلك ما يحيلنا للتأثير المباشر للإرهاب على العمل الحكومي و الدولي و حتى الخاص في الحياة اليومية و بذلك هو يوجه العمل الحكومي المنفرد و الدولي المشترك على مزيد من الإنفاق المالي على محاربة الظاهرة.

لقد مثلت سنة 2001 منعطفا حاسما و تغيرات عميقة في السياسة الدولية و ذلك بعد إقرار الحرب على الإرهاب التي انطلقت من خلال استصدار حزمة هامة من القرارات من طرف مجلس الأمن على غرار القرار 1337 لسنة 2001 و الذي جعل محاربة الإرهاب ذات بعد إلزامي خاصة و أن القرار اعتمد في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و تم التأكيد على أن الإرهاب مهدد للسلم و الأمن الدوليين، و كان من بين النتائج التأكيد على ضرورة انضمام جميع الدول لكل الاتفاقيات المتعلقة بمحاربة الإرهاب و كذلك السعي لتوحيد الجهود في مجال التعاون الدولي الجنائي خاصة و أن الإرهاب هو ظاهرة عابرة للحدود ما يلزم الدول بعدم الانغلاق في حدودها الإقليمية محاربة للظاهرة بل وجب تكاتف الجهود، و لكن هل أدى ذلك لنتائج إيجابية أم خلقا وضعا أزمويا جديدا؟ فعلا التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب و التعاون الدولي الجنائي العمومي يعتبر محمودا و مبرر ذلك هو هدفها المتعلق بتحقيق السلم و الأمن الدوليين كهدف استراتيجي، لكن بالمقابل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب و بالرغم مما ذكرناه سابقا حول التعاون الدولي يظهر مفارقة تستحق التمحيص، فبعد حوالي عقدين من إقرار الحرب على الإرهاب نجد المؤشر العالمي للإرهاب (START, 2018) ينذر بأزمات مستمرة و مركبة ، حيث نلاحظ 46 دولة تقهقر ترتيبها في المؤشر العالمي للإرهاب في مقابل 94 دولة تحسن ترتيبها، لتبقى أفغانستان أكثر الدول تأثرا بالظاهرة من حيث عدد القتلى و هي الدولة التي تم تصنيفها في 2001 كمنطقة باعثة للتهديد الإرهابي و معنية بشكل مباشر بالحرب على الإرهاب، كما سجل التقرير بقاء تنظيم الدولة أكثر التنظيمات فتكا و إرهابا، أما بالنسبة لعدد الضحايا فقد سجلت مصر ارتفاعا بنسبة 123 % و الصومال بنسبة 92%، و مقارنة بسنة 2001 فقد سجلت كل منطقة في العالم متوسطا لأثر الإرهاب في عام 2017 أعلى مما كان عليه في عام 2002. وكانت الزيادة في أثر الإرهاب أكبر ما تكون في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ما يعبر بشكل واضح عن استمرار و تزايد التهديد الإرهابي في كل أنحاء المعمورة في الوقت التي كانت فيه الأنظار تترقب القضاء على الظاهرة نجد أن ذلك افضى إلى مزيد من الأزمات التي لم تكن ذات مدلول أمني فقط حيث لذلك تأثير بالغ على اقتصاديات الدول حيث انخفاض الناتج الإجمالي لكثير من الدول حيث انخفاض الناتج القومي لأفغانستان بنسبة 12.8 %، و العراق سجل انخفاضا بنسبة 10.8 %، و في النتائج العامة لمؤشر الإرهاب نجد أن التأثير الاقتصادية أدت لانخفاض الناتج القومي بنسبة 25 %، و قد أكد ذلك كثير من التقارير الاقتصادية فبحسب تقرير صادر عن معهد واتسون للشؤون العامة والدولية (عطوان، 2019) صدر في نوفمبر 2018، بعنوان "تكلفة ميزانية الولايات المتحدة لحروب ما بعد 11 سبتمبر حتى 2019"، فإن تكلفة حروب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وباكستان وسوريا والإنفاق الإضافي على الأمن الداخلي ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين

القدامى، تتجاوز منذ هجمات 11 سبتمبر الـ 5.6 تريليون دولار. وحتى عام 2017 كانت تبلغ التكلفة أكثر من 4.3 تريليون دولار، ويتوقع أن يخصص "البنتاغون 80 مليار دولار على عمليات الطوارئ عبر البحار حتى عام 2023". ويضيف، "حتى لو انتهت الحروب بحلول عام 2023، فستظل الولايات المتحدة على المسار لإنفاق 808 مليارات دولار إضافية ليلغ مجموعها 6.7 تريليون دولار، على الأقل

نجد في نهاية ذلك أن النقاش الذي جرى بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب و منافسته كلينتون حول التوجه نحو مزيد من الأمركة أو البقاء في إطار عملة مهيمنة، يثبت الواقع بشأنه انتصار الاتجاه المدافع عن مزيد من الأمركة حيث هي تبسط سيطرة استراتيجية على منطقة الشرق الأوسط، و فرض منطق استعمال القوة المفرطة في كثير من أصقاع العالم و إن كنا نسجل انخفاضا بالنسبة لهذه المسألة بفعل الطبيعة المركبة للحرب على الإرهاب و ارتباطها بالوضع الاقتصادي العالمي الذي يثبت هشاشة في أكثر من محطة، و ذلك ما يجعل الدول اليوم تعيش في مواجهة تحديات مستمرة و أزمات بنوية و هيكلية معقدة، حيث زادت الأزمات المالية شدة و تعقيدا.

3الأزمة المالية العالمية انطلاقا من 2008: لقد شكل عام 2008 تحديا كبيرا بالنسبة للنظام المالي و الإقتصادي العالمي، بل و أكثر من ذلك بل كان تحديا للنظرية الليبرالية الرأسمالية خصوصا لما أضحت الحكومات الرأسمالية مجبرة على تغيير فلسفتها في التعامل مع الحرية الاقتصادية و الرأسمالية فانتقلت عبر سياسات مستجدة من دور الضبط إلى دور التدخل و إنقاذ القطاع المالي و المصري بضخ الأموال تعديلا لاختلالات وظيفية. و لعل ذلك ما جعل بعض التحليلات تستعيد بريق منظري الفلسفة الاشتراكية في تنبؤهم بأختيار الرأسمالية و زوالها، بل شكلت أيضا ردودا عكسية على الأقل في مستوى التفكير النظري من خلال الدعوة لتقوية الدور الحكومي في السياسات الاقتصادية و مواجهة العولمة و تقوية سيادة الدول من جديد في مواجهة أزمة 2008، و لكن كيف يمكن أن نفهم أسباب و مآلات هذه الأزمة العالمية؟

سيكون من المسلم به وصف الأزمة المالية لسنة 2008 بالمعبرة عن اختلالات بنوية و وظيفية جعلت الرأسمالية في مأزق ليس بالهين، لا سيما و أنها مرتبطة بالرهن العقاري تحديدا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت ازدهار سوق القروض العقارية و لكن رافقه عجز في السيولة البنكية على تمويل العمليات الإقراضية التي لم تتوقف إلا بوصول الأزمة الى نقطة التحول نحو منحى كارثي، على اعتبار أن ذلك وقع في سياق تراكمي و لم يكن وليد الصدفة إذ أن بداية سنة 2007 حملت معها ما لم يكن مؤكدا و هو المتعلق بانخفاض أسهم السوق العقاري و مواجهات عجز كبير في تحصيل القروض من طرف البنوك على الرغم من التحذيرات الموجهة خصوصا للسوق البنكي الأمريكي إلا أن البنوك استمرت في عمليات الإقراض دون الحصول على الضمانات اللازمة و الكافية، و هذا مازاد من اللاموثوقية تجاه البنوك خصوصا و الأسواق المالية الدولية بصفة عامة ما حدا بالبنوك المركزية على التدخل و ضخ مزيد من الأموال في إطار استراتيجية إنقاذ الأسواق المالية.

كتب شارل كولينز Charles Collyns مقالا استعرض فيه أزمة 2008 من خلال التطور التاريخي للأزمات التي شهدتها العالم، و ما يعطي صدقية في ما كتبه هو نشره من خلال مجلة المالية و التنمية FINANCE and D DEVELOPMENT الصادرة عن صندوق النقد الدولي و كان نشر المقال في ديسمبر 2008 مرافقا لسياق الأزمة، لقد مثلت أزمة 2008 على حد قول شارل كولينز (Collyns, 2008, p. 18) خاصة بالمقارنة مع الأزمات المعاصرة أنها الأزمة 2008 الأكثر تدميرا منذ الحرب العالمية الثانية، و إن كان لا ينفي وقوع أزمات أخرى خطيرة إلا أن ما يميز أزمة 2008 هو الانتشار العالمي الذي مس أسس و أركان الاقتصاد العالمي و شكل تهديدا لازدهار العالم الذي لم يعرف وضعا مماثلا خلال السبعين سنة التي سبقت 2008، وقد استند شارل في ذلك لتقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي لسنة 2008 حيث يقدر أن الخسائر على القروض العقارية ذات الصلة في الولايات المتحدة وغيرها من الائتمانات سوف تضيف ما يصل إلى 1.4 تريليون دولار.

لقد كانت توقعات الخبراء في السياق الأزموي أنذاك تتوقع بشكل كبير ما حصل في أزمة 1929 من إغلاق البنوك و ارتفاع نسب البطالة و الوصول إلى منحنيات كارثية تمس الإقتصاديات الكبرى في العالم و حتى الناشئة، و لكن تحديدا تمثلت التأثيرات المحتملة أنذاك في: تعزيز القيود على الإتمان المصرفي و زيادة هامش المخاطر بالنسبة لسندات الدين و تناقص نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي و نفور المستثمرين من الأسواق الناشئة و أخيرا التشديد على القروض الخارجية، و لكن هل كانت الأزمة ذات أبعاد اقتصادية فقط؟

نشر مركز الدراسات الجيو اقتصادية* في مارس 2009 تقريرا حول الأزمة المالية و كان عنوانه دروس من الأزمة حيث كانت مقدمة التقرير حادة بشأن الوضع الذي تم تفسيره على وجه ينيء بعمق و خطورة الأزمة، فمقدمة التقرير (Steil, 2009) تفيد بأن قصة الأزمة المالية سوف يعاد سردها إلى ما لا نهاية باعتبارها قصة الجشع الواسع النطاق والفساد وعدم الكفاءة، والتي مكنتها أجنحة سياسية تهيمن عليها أيديولوجية إلغاء القيود التنظيمية. يبدو و أن ذلك إشارة إلى عصر ما بعد العولمة القائم على تفكيك القيود و إلغاء الحواجز المالية بما يخدم الليبرالية الرأسمالية، فضلا على أن التقرير يتوافق في جانبه التقني مع تقرير صندوق النقد الدولي حيث أشار إلى مخاطر السياسات التي تغذي التراكم السريع للديون في مختلف أنحاء الاقتصاد. حيث أن سياق الأزمة شهد

* التقرير صادر عن مركز الدراسات الجيو اقتصادية الكائن مقره بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس

العلاقات الخارجية (CFR) The Council on Foreign Relations و هو مركز فكر غير ربحي تأسس

عام 1921 و يشرف على عدد من المنشورات الفكرية و العلمية على غرار السياسة الدولية و السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية، اقرأ المزيد حول المركز من خلا موقع الويب: <https://www.cfr.org/>

مستويات اقتراض غير مسبقة من طرف الأفراد والمؤسسات المالية ، وبذلك تحولوا هذه الأموال إلى أصول سكنية والعقارات أنتجت خسائر كبيرة عندما انخفضت قيمة الأصول.

و على الرغم من الإيجابيات التي تضمنها تقرير صندوق النقد الدولي (Wenjie Chen; Mico Mrkaic; Malhar Nabar, 2019) في تقريره الصادر بعد عشر سنوات من الأزمة حيث يسجل تعافي كثير من الاقتصاديات و لكن ليس بشكل تام ، مع تسجيل تفاوت في نسب التعافي خاصة فيما تعلق بالاقتصاديات الناشئة، إلا أننا يمكن أن نستشف من مضمون التقرير أن الانتقادات كانت متعلقة بالسياسات الحكومية التي تفاوتت قدراتها في تسيير الأزمة أو احتوائها حيث انعدمت القدرة على المواجهة الفعلية، و بذلك يكون من المستحيل الوصول إلى مجتمعات دون مخاطر فذلك بعيد المنال خاصة و أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعيات أكثر من اقتصادية، فهي ذات طبيعة سوسيواقتصادية فيما تعلق بارتفاع نسب البطالة و تأثير ذلك على المستوى المعيشي للأفراد، و هي ذات طبيعة سياسية أيضا من حيث تعلقها بكفاءة السياسات الحكومية على التفاعل الفعال مع هذا النوع من الأزمات أين قاد الفشل دوما إلى توسيع الهوة بين الحاكم و المحكوم زادها عمقا و تباعدا اللاموثوقية التي طغت على التعامل مع القطاع البنكي، فضلا على أن بعض البحوث العلمية الصادرة عن مراكز فكر مختلفة تعتبر الأزمة المالية تمثل فشل نموذج تسييري برمته، حيث اعتبرها البعض مأزقا للراسمالية و هو حال التوجهات المعادية أساسا للفكر الرأسمالي في حين اعتبرها الرأسماليون أنفسهم فشلا و عدم كفاءة بالنسبة للسياسات الحكومية التي أضحت تتطلب مراقبة أكثر من أي وقت مضى و تعاضدا من طرف الفواعل الوطنية و الدولية على غرار المؤسسات النقدية العالمية و حتى المنظمات الدولية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و حتى منظمة التجارة العالمية ، مايجعل من التفكير في أسلوب مبتكر لإدارة الأزمات ضرورة قصوى يؤكدُها الدراسات التي تستشرف بشكل موثوق وقوع أزمات مالية أكثر حدة بالنسبة للحكومات و هو ما جاء به كتاب المواطنة المالية (Riles, 2020, p. 86) حيث خلص الكتاب لحدوث أزمات مالية لاحقة ستكون الحكومات عندها عاجزة على إيجاد مصادر تمويل مبتكرة مثلما حدث في أزمة 2008، و لعل ما يقودنا لضرورة التفكير في إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية التي تقود العالم اليوم هو المؤشرات الرقمية ذاتها حيث تبين مؤشرات البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي (Bank, 2020) لا يزال يواجه تحديات كبيرة حيث اعتبرت سنة 2019 أسوأ سنة بالنسبة للنشاط العالمي حيث تم تسجيل 2.4% و بالنسبة لسنة 2020 فالتوقعات هي الأخرى ضئيلة حيث يتوقع التقرير تسجيل 2.5% بالنسبة للاقتصاد العالمي في مقابل تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة 1.4%، و أن كل ذلك لن يقود لمحاربة الفقر في العالم بالخصوص في إفريقيا أين توجد النسبة الغالبة من فقراء العالم. و ما هو مؤكد من خلال الواقع أن تزايد نسبة الفقر في العالم مرتبطة بشكل مباشر بحالات الاستقرار و تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين واستثمار شبكات الجريمة المنظمة

في ذلك ما يشكل أزمة عبر وطنية لا تهدد الدول الفقيرة حصريا و لكن تمتد خارج الحدود الوطنية لتشكل عبئا على دول الحوار و حتي الدول البعيدة جغرافيا، و بذلك يكون تدهور الإقتصاد أزمة تنطوي على درجة عالية من التعقيد تستوجب تكاثف الجهود الدولية التي تعيقها دوما نفعية الدول و مصالحها و هو ما يعد مستوى عميقا للأزمة، و لكن للأسف ليس كل ذلك منتهى الأزمات بل تظهر أزمات أخرى تستحوذ على اهتمام عالمي واسع.

4. النقاشات العالمية بخصوص المنافع المشتركة: لا سيما القضايا المتعلقة بالبيئة و الصحة و ضرورة بناء نسق تعاوني لمواجهة التحديات، و يقع على رأس هذه القضايا مسألة المناخ العالمي و التهديدات التي باتت تواجهها كل أنحاء العمورة دون استثناء سواء الدول المتطورة أو الأقل تطورا و حتي تلك الدول التي يعد باعها في الاقتصاد و التكنولوجيا ضئيلا، و لكن المعضلة بشأن فهم الظاهرة تبدأ عند تحديد طبيعة هذه الأزمة التي لا تعترف بحدود الدول و سيادتها و لا إمكانياتها، فهل هي ذات طبيعة تقنية مرتبطة بإفرازات و مخرجات العالم الإقتصادي، أم أنها أزمة متعلقة بالقانون الدولي خاصة و أن الواقع الدولي يثبت تعارضا بين الملوثين الكبار الذين يتقاعسون في مواجهة الظاهرة بل و يزيدونها عمقا و تعقيدا على غرار الولايات المتحدة التي يصدر عنها أكثر من 36 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة وأكثر من 40 في المائة من الانبعاثات من البلدان العضوة في الوكالة الدولية للطاقة حسب إحصاءات 2002 (OECD, 2002, p. 13) من جهة، و الدول غير الصناعية التي تتأثر بشكل مباشر بملوثات الدول الكبار؟

إن المتتبع لقضايا البيئة العالمية باعتبارها قضية ذات اهتمام مشترك يجد تنوعا و زحما في الكتابات المختلفة باختلاف مشارب كاتبها، و لكن ما يبدو متفقا عليه هو الطبيعة المركبة و المعقدة لأزمة التغير المناخي و أنه يعتبر ضمن المهددات الاستراتيجية للأمن الدولي، باعتباره يرتبط حصريا بارتفاع متوسط درجات حرارة الطبقات الجوية على امتداد فترة زمنية معينة و هو ذات التعريف الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و الذي يوعز هذا التحول بشكل حصري للعامل الإنساني المتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الاستثمار في مجال الطاقات التقليدية غير النظيفة (Fleming, 2020, p. 02)، و هو ما يتطابق كذلك مع تعريف لجنة الخبراء الدوليين لتتبع تطور المناخ (Boniface, 2017, p. 53) ، و هي الهيئة التي تم إنشاؤها بطلب من مجموعة الدول السبع سنة 1988 و المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و إيطاليا و ألمانيا وبريطانيا و فرنسا و كندا، و لكن ما نسجله أن ثمة اتفاقا على مخرجات هذا التغير المناخي على غرار الأعاصير المدمرة و ذوبان المناطق المتجمدة عبر العالم و ارتفاع نسبة مياه المحيطات و نضوب المياه الصالحة للشرب، و بالمقابل نسجل عدم اتفاق حول مسببات هذا التحول المناخي حيث تم تقديم نظرية جديدة من قبل سفينسمارك وفريس كريستنسن في عام 1997 و هما داناماريان مختصان في الجيوفيزياء، يوعزان سبب الأعاصير المدمرة و فناء الأنواع النباتية و الحيوانية

للنشاط الشمسي لا إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Fleming، 2020، صفحة 02)، بل إلى عوامل طبيعية مرتبطة بالنشاط الشمسي و مما تذكره النظرية أن التغير المناخي و ارتفاع درجات الحرارة يعود حتى إلى ما قبل الثورة الصناعية.

لكن على الرغم من اختلاف النظريات و التوجهات العلمية و السياسية بشأن أسباب تغير المناخ و الاحتباس الحراري فذلك لا ينفي بأي شكل من الأشكال ما يواجهه العالم من تحديات و تهديدات مرتبطة بقضايا المناخ، لا سيما و أن الأمر يهدد مصادر الحياة الأساسية على غرار الماء و المنتجات الزراعية و الحيوانية و تناقص الغطاء النباتي في مقابل ازدياد المساحات المتصحرة ، حيث تشير الدراسة التي قدمها برهان الماو من جامعة بوتسوانا وماتوندو من جامعة سوازيلاند بإفريقيا الوسطى (Matondo & Alemaw, 2020, p. 57) أن إدراك آثار تغير المناخ على الموارد المائية في إفريقيا يتجلى بوضوح من حيث زيادة حجم و نسبة تواتر الفيضانات، وتغير تواتر هطول الأمطار وتوزيعها، وجفاف الأنهار، وتراجع المسطحات المائية، والانهيارات الأرضية، وزيادة الأعاصير، فانخفاض جريان المياه يقدر بـ 20 %، و أن ثمة سيناريوهات محتملة للجفاف بحلول سنة 2050 وبذلك تؤثر هذه المخرجات و الآثار بدورها على الطاقة، والزراعة، وإنتاج الأغذية، والتنمية الوطنية، والنظم الإيكولوجية وغيرها من الاقتصادات الاجتماعية للمجتمعات المحلية ككل، و لا تخص الظاهرة إفريقيا فقط بل كل أنحاء المعمورة حيث صدر التقرير السنوي (Wang & Liu, 2020, p. 03) في أغسطس 2017، عن الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) والجمعية الأمريكية للأرصاد الجوية (AMS) حالة المناخ في عام 2016، مشيرة إلى أنه بالنظر للعديد من المؤشرات الرئيسية لتغير المناخ، مثل درجات حرارة الأرض والمحيطات، قد تم تسجيل أرقاما قياسية تاريخية جديدة، و جعل الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ أكثر إلحاحا من أي وقت، ففي عام 2016 كانت درجة حرارة السطح العالمية 0.45-0.56 درجة مئوية أعلى من متوسط الفترة الممتدة من 1981-2010، وعلى وجه التحديد، فإن هذا الرقم أعلى من 0.01 إلى 0.12 درجة مئوية عن عام 2015، و 0.18 إلى 0.25 درجة مئوية أعلى من عام 2014، وهذه الدرجة العالية هي نتيجة للتأثير المشترك للاحتباس الحراري العالمي الطويل الأجل وظاهرة النينو القوية في النصف الأول من نفس السنة.

إن مخرجات أزمة المناخ العالمي و ما يعرف بالاحتباس الحراري تعتبر لدى جمع من المهتمين بالقضايا الجيوستراتيجية مهددا صريحا للأمن العالمي و سببا لبروز و تجدد صراعات مختلفة و هو ما يؤكد باسكال بونيفاس (Boniface، 2017، صفحة 53) الذي يستشهد بمن يعتبر هذه الأزمة مهددا للحياة البشرية برمتها و يسوق في ذلك مثال عن احتمال ارتفاع نسبة مياه دلتا النيل المرافق لتصحّر دارفور بالسودان وكيف أن ذلك عامل أساسي في الصراعات الحاصلة بكل المنطقة و دول الجوار، خاصة مع تنامي ظاهرة التنقلات الشرعية و غير

الشرعية المصاحبة لكافة أشكال التوترات و الصراعات التي تتطلب تكاثف الجهود الدولية لحلها و هو ما نلاحظه من خلال الإشراف الأممي على مختلف قضايا النزاع، و لكن بكل أسف نجد أن التعاون الدولي هو الآخر ذو طبيعة أزموية، حيث لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على بروتوكول كيوتو سنة 1998 و هما المسؤولان عن أكبر نسبة من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، و هو ما يعبر بشكل صريح عن التناقض بين المبادئ العالمية و براغماتية الدول الباحثة عن مزيد من التقدم و الهيمنة و إلى غاية معاهدة فرسوفيا سنة 2013 كل قمم المناخ شهدت نفس التعارض، بخلاف قمة بارس في ديسمبر 2015 التي وقعت عليها كل الدول و اتفقت نظريا على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

في سنة 2018 قدم الباحث الألماني زنكار (Zenker, 2018, p. 12) دراسة لمراجعة الاتفاقات الدولية حول التغير المناخ و مما توصلت إليه الدراسة هو صعوبة تحقيق التعاون الدولي في مواجهة الاحتباس الحراري و من بين أسباب ذلك عدم وجود قرارات ذات صبغة فوق وطنية لعدم وجود مؤسسة عالمية أو مركزية لها القدرة على ذلك خاصة و أن المسألة تتعلق بدول ذات سيادة تتطلب أعمالها المصادقة على التفاعيات ذات العلاقة و تباعا المرور إلى التنفيذ و هو يثبت الواقع نقيضه فآليات نفاذ هذه الاتفاقيات لازالت تراوح مكانها بدليل انسحاب الولايات المتحدة بعد التصديق من اتفاق كيوتو 2001، فضلاً عن خروج عدة بلدان مثل كندا واليابان وروسيا من فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. كما أن هذا الجانب يقلل من نطاق الجزاءات في حالة عدم الامتثال للمعاهدة

إن أزمة المناخ العالمي يثير النقاش حول مسألة السيادة و الزوال المادي لبعض الدول أين يهتم زوال إقليمها و هو الظاهرة التي لم يعرفها الواقع الدولي مطلقاً منذ اتفاقية مونتيبيديو 1933 حيث أن التوزيع غير المتكافئ لآثار تغير المناخ البشري يظهر أن الدول الصغيرة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الانبعاثات العالمية ولكنها تعاني أكثر من غيرها. وهناك قلق إزاء مستقبل هذه الدول، فأول مرة تساؤلات بشأن الوجود المادي في المستقبل فجزر مثل توفالو وكيريباتي وجزر مارشال يمكن أن تختفي كنتيجة لتغير الطقس، و ما يستدل به هو الشواطئ السريعة التغير بسبب النشاط البشري الذب يجعلها أكثر عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر. وقد يتعرض سكان هذه الدول للتشريد القسري مما يخلق موجة من "اللاجئين المناخيين" ويزيد من احتمالية تضاعف أزمة الهجرة، ما يتطلب تدخلا إنسانيا عاجلا و هو المسألة التي تعبر عن استخدامات القوة لأغراض إنسانية و لكن هل تتفق الإرادة الدولية على التدخل لصالح البيئة و حماية الساكنة و الأقاليم المختلفة من خطر الاحتباس الحراري و فرض عقوبات على الملوئين الكبار غير الملتزمين؟ ذلك هو المستوى الأعمق للأزمة المناخ العالمي.

و إن استمر النقاش حول ما إذا كان تغير المناخ من صنع الإنسان أو جزءا من الدورة الطبيعية لوجود الأرض. فمن الواضح أن أولئك الذين سيتأثرون بتغير المناخ، يختبرون بالفعل الآثار المترتبة عليه. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل أن يعكس قانون الأمم على نحو كاف الظروف المعيشية لجميع الأمم والشعوب.

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه عبر فصول الدراسة يظهر جليا الدرجة العالية من اللاموثوقية التي تميز عالم اليوم، و لعل ما يؤكد ذلك هو الأزمات ذات الطبيعة المركبة و المعقد المستمرة الحدود و التعاطف و هو ما يمثل تحديا حقيقيا للمجموعة الدولية برمتها، خاصة و أن هذه الأزمات هي ذات ميزة عبر وطنية لا تعترف بالحدود و تشكل ضرا لكل الدول، بل و تبرز معضلة و اضحة تتمثل في تأثر دول ليست معنية بمسببات الأزمة من أساسه و لكنها طرف في المواجهة و بنائ استراتيجيات كفيلة، لكن بالمقابل براغماتية الدول تعيق تنسيقا حقيقيا بين المجموعة الدولية و يثبت تضائل قدرة المنظمات العالمية حول التوافق و تفعيل استراتيجيات للمواجهة، و على الرغم من ذلك وجب التفكير في حلول على درجة مقبولة من الكفاءة و الفعالية في إدارة هذا النوع من الأزمات

- إن أول ما يجب تفعيله على المستوى الوطني هو اعتماد بنيات قارة لا ظرفية يكون هدفها الرئيس إدارة الأزمات على اختلافها تعتمد على فريق متعدد التخصصات الذي يستند بدوره إلى الأبحاث العلمية المستندة إلى دلائل ذات صدقية عالية و في ذلك يتوجب أيضا الإعتماد على الدراسات الاستشرافية و نظم المعلومات الحديثة فبدون ذلك يستحيل الوصول لإدارة فعالة لأزمات عالم اليوم، و قد يكون من وجه الفالية أن يتم إلحاق هذه البنية بالمستويات التقريرية في النظام السياسي.

- أما على المستوى الدولي الذي يثبت تناقض بين تلك المبادئ العالمية و الإنسانية فإن التفكير في تكاليف إقليمية تتجاوز البراغماتية الضيقة للدول أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى، و قد يساعد في ذلك الأرضية التاريخية و القيمة المشتركة، لبعض من الأقاليم، و لكن ذلك بالأساس يرتبط بإرادة حقيقية تبني تصوراتها وفق منطق استراتيجي مستدام يستهدف بالدرجة الأولى بقاء الدولة و تحقيقه لوظائفها سواء التقليدية أو المستجدة.

- Badie, B., Dirk Berg, S., & Leonardo, M. (2011). *International encyclopedia of political science*. California: SAGE Publications, Inc.
- James, R., & Gilliland, B. (2016). *Crisis Intervention Strategies* (9 ed.). BOSTON: Cengage Learning.
- Agnew, J. (2018). *Globalization and Sovereignty*. Maryland: Rowman & Littlefield.
- Anja Zenker. (2018) *International Climate Agreements under Review*. Germany: Springer VS.
- Bhatta, G. (2015). *International dictionary of public management and governance*. New York: Routledge.
- Brecher, M. (1977, march). Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report. *International Studies Quarterly*, 43.
- Cha, A. E. (2009, march 25). *courrierinternational*. Retrieved from <https://www.courrierinternational.com/article/2009/03/26/pekin-fait-son-marche-autour-du-monde>
- Collins, C. (2008). The Crisis through the Lens of History. *Finance & Development*, 18.
- Frank Bealey, Allan G Johnson. (1999) *The Blackwell Dictionary of Political Science*. Oxford: Blackwell Publishing Ltd.
- Georgieva, K. (2020, April 20). Retrieved from <https://blogs.imf.org/2020/04/20/a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other/>
- İŞYAR, Ö. G. (2008, WINTER 1). *DEFINITION AND MANAGEMENT OF INTERNATIONAL CRISES*. Retrieved from <http://sam.gov.tr/sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/OmerIsyar.pdf>
- Jonathan I. Matondo و Berhanu F. Alemaw. (2020) *Climate Variability and Change in Africa*. Switzerland: Springer Nature.
- Lægreid, P., & Rykkja, L. H. (2019). *Societal Security and Crisis Management*. Switzerland: Palgrave Macmillan.
- M. ABA BULGU و ISLAM SARDAR. (2007) . *CORPORATE CRISIS AND RISK MANAGEMENT*. (الإصدار 1) OXFORD: Elsevier.
- Merriam-Webster. (2003). *Webster's New Explorer College Dictionary*. (Merriam-Webster, Ed.) United State of America: federal street press.

- OECD. (2002) *DEALING WITH CLIMATE CHANGE*. INTERNATIONAL ENERGY AGENCY. PARIS: Publications Service, OECD.
- Pascal Boniface. (2017) *La géopolitique*. paris: Eyrolles.
- Program, T. T. (2020). *2019 Global Go To Think Tank Index Report*. Pennsylvania: University of Pennsylvania, Think Tanks and Civil Societies Program.
- Rex J. Fleming. (2020) *The Rise and Fall of the Carbon Dioxide Theory of Climate Change*. pringer Nature Switzerland : Springer Nature.
- Riles, A. (2020). Between the Last inancial Crisis and the ext One. In A. Riles, *Financial Citizenship* (p. 86). Cornell University Press; Cornell Global Perspectives.
- Rogova, G. L., & Scott, P. (2016). *Fusion Methodologies in Crisis Management*. Switzerland: Springer International Publishing.
- Solomon, H. (2015). *Terrorism and Counter-Terrorism in Africa*. London: Palgrave Macmillan.
- START, N. C. (2018). *Global Terrorism Index*. MARYLAND: 2018.
- Steil, B. (2009). *Lessons of the Financial Crisis*. United States of America: Council on Foreign Relations.
- Weiguang Wang & ‘Yaming Liu. (2020) *Annual Report on China’s Response to Climate Change(2017)*. Singapore: Social Sciences Academic Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd.
- Wenjie Chen; Mico Mrkaic; Malhar Nabar. (2019). *The Global Economic Recovery 10 Years After the 2008 Financial Crisis*. IMF.
- World Bank. (2020) *Global Economic Prospects*. Washington: The World Bank.
- www.ncema.gov.ae. (2019, AUGUST 21). Retrieved from [www.ncema.gov.ae: https://www.ncema.gov.ae/ar/about-ncema/laws-and-legislation.aspx](https://www.ncema.gov.ae/ar/about-ncema/laws-and-legislation.aspx)
- إنجي عطوان. (10 سبتمبر, 2019). تم الاسترداد من <https://www.independentarabia.com/node>
- جمال الدين محمد ابن منظور. (1300 هـ). *لسان العرب* (المجلد 02). بيروت: دار صادر.
- علي عبد السلام. (2015). *فعالية إدارة الأزمات*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- مروان السميعة. (06 فبراير, 2020) <https://www.ammonnews.net/article/5160672020>